الغرب والثورات العربية: محاولات الاحتواء والتأثير

د. داليا فؤاد

معهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة

مدخل

على الرغم من أنَّ المجتمعات العربية منقسمة انقسامات عميقة في داخلها وفيما بينها أيضاً، إلا أنَّ العامل المشترك الذي أوضحته ثورتي تونس ومصر (٢٠١٠-٢٠١١)، تمثل في الرفض التام لجموع الناس، التي انفجرت لواقع الحال الممتد منذ عدة سنوات، بل عقود من السنين. وهو الإجماع الذي لم يتعلق بأيَّ شعارات قومية أو إسلامية أو ليبرالية أو يسارية.

الملاحظ، كذلك، إنَّ انتفاضات هذه الجموع لم تأت استجابة لتوظيف أحداث دولية وإقليمية، كما كان يحدث، من قبل، في قضايا تتعلق بالأمة في أفغانستان والعراق وفلسطين وأماكن أخرى.

The West and the Arab Revolutions: Attempts to Contain and Influence

Dr. Dalia Fouad

African Studies and Research Institute – Cairo University

Abstract:

Although Arab societies are divided by deep divisions within and between them as well, the common factor that the Tunisian and Egyptian revolutions (2010-2011) made clear was the complete rejection of the masses of people, which exploded into the reality of the situation that extended for several years, even decades of years. . It is the consensus that was not related to any national, Islamic, liberal or leftist slogans.

It is noticeable, as well, that the uprisings of these masses did not come in response to the employment of international and regional events, as was the case, before, in issues related to the nation in Afghanistan, Iraq, Palestine and elsewhere.

لقد أجمعت الجموع المنتفضة على فشل النظم السياسية القائمة طيلة فترة العقود الماضية، وذلك بحكم المعطيات التي يقدمها الواقع، العربي، والتي لا تحتاج إلى برهان. لكن الأهم أنَّ هذه الجموع تحركت بوعي ودافع من قيم أصبحت تعد اليوم قيماً "عالمية" عابرة للحدود والدول والقوميات، على مستوى الكرة الأرضية ككل. إنّها القيم المتمثلة في الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والشفافية، وحكم القانون والمؤسسات، والتداول السلمي للسلطة، تلك التي حُرمت منها الشعوب منذ ولادة الدولة في العالم العربي.

كما أنَّ "التغير الديمغرافي" الذي طرأ على العالم العربي خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الماضية، كان له بالغ الأثر في التحولات التي تحدث، وسوف تحدث لاحقاً. وعلى ما يبدو أنَّ الحسابات الداخلية، للنظم الحاكمة العربية، قد أغفلت تماماً هذا التغير، وما يدل عليه من مؤشرات؛ تماماً مثلما أهملت غيره من تغييرات مجتمعية، مما أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم من حالة وضعت فيها هذه النظم على "المحك".

الثورات العربية.. أرقام ودلالات

لقد دخل العرب في أفق الثورة نظرياً وأيديولوجياً ورمزياً، ولم يعد بالإمكان القبول بما كان سائداً ونافذاً طيلة العقود السابقة، وما يدلل على هذه الحقيقة امتلاك الساحات العربية لمقومات الثورة وأدواتها، (شباب رافض للواقع، أدوات اتصال وتواصل اجتماعي، وقنوات فضائية تكشف للعالم انتهاكات الأنظمة وتحرمهم متعة التجبر بالقوى الأمنية والعسكرية).

إلا أنَّ استشراف مستقبل الواقع العربي، يجب ألا ينطوي على التساؤل حول التغيير في هذا الواقع، الذي أجابت عنه، حتى اللحظة، الوقائع المتواترة في البيئة العربية، بل يجب أنَّ ينصب على طبيعة هذه المتغيرات وتوجهاتها في المستقبل. ولنا في حديث الأرقام، ما له أكثر من دلالة، بخصوص الثورات العربية:

فمن ناحية، بلغ عدد سكان العالم العربي، في العام ١٩٧٥، حوالي ١٤٥ مليون نسمة، وخلال أربعين عاماً فقط، أيَّ عمر الأنظمة الموجودة مثلاً في كل من مصر وليبيا، ارتفع العدد بشكل مهول، وسيصل عام ٢٠١٥، وفقاً لأرقام تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٩)، إلى أكثر من أربعمائة مليون نسمة، منهم حوالي "مائتي مليون" من فئة الشباب[١].

وإذا أخذنا هذا الرقم بعين الاعتبار، مترافقاً مع الفشل في إجراء أيَّ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة تتجاوب مع التحديات، فإنَّ النتيجة الحالية للثورات في العالم العربي، تبدو منطقية

جداً، خاصة أنَّ حوالي ٥٠ بالمائة من حجم السكان هم من الشباب، بما يمثله هؤلاء من قيم وما يتطلعون إليه من أهداف.

من ناحية أخرى، ووفقاً للتقارير التي نشرت على هامش القمة الاقتصادية والتنموية العربية (يناير/ كانون الثاني ٢٠١١)، التي انعقدت بمدينة شرم الشيخ، وقبل اندلاع الثورة المصرية، فإنَّ معظم البلدان العربية فشلت في تحقيق الأهداف التنموية للألفية التي كان مقرراً تحقيقها، خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٥، فيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية ومكافحة الفقر وضمان عدالة التوزيع للموارد، وإعطاء المواطن العربي الأولوية في الرعاية الاجتماعية والاستثمار، إضافة طبعاً إلى الإصلاحات السياسية.

ونتيجة لذلك الفشل، هناك اليوم ما يزيد عن ٤٠ بالمائة من عدد سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر، أي: بأقل من ٢,٧ دولار للفرد يومياً. إما بالنسبة لمعدلات البطالة، فقد زادت عن ضعف معدل البطالة العالمي؛ إذ بلغت نسبة ١٢ بالمائة، وفقاً لأرقام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، علماً بأنَّ عدداً من التقارير يشير إلى أنَّ النسبة أعلى من ذلك أيضاً، خاصة أنَّ تقرير منظمة العمل الدولية كان قد أشار إلى أنَّ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية، عام ٢٠١٠، يبلغ تقريباً ٢٥ مليون عاطل، منهم ٦٠ بالمائة تقريباً دون سن الخامسة والعشرين، مما يجعل البطالة العربية بين الشباب هي "الأعلى" في العالم[٢].

هذه، في نظرنا، أهم ملامح الإجابة على السؤال الذي يطرحه الكثيرون حول: لماذا الثورات العربية؟!، ولماذا الشباب هم طليعتها؟!.

إلا أنَّ هذه الملامح نفسها تطرح، ولا شك، تساؤلات مهمة، من بينها ما يخص امتداد الثورات العربية، من بلد عربي إلى آخر، وتداعياتها وآفاقها المستقبلية؛ وأيضاً منها ما يتعلق بـ"الغرب" ومحاولاته المستميتة للتأثير في هذه الثورات واحتوائها، لجهة مصالحه بالطبع.

النقطة الأساسية التي تلتقي عندها هذه التساؤلات، تستند إلى ملاحظة ما حدث في ليبيا..

إذ، إنَّ ما حدث على الساحة الليبية يكشف بوضوح، إنَّ ثمة أنماطاً من التعامل مع الثورات الشعبية قد يصار إلى اتباعها، خاصة في الساحات التي تنطوي على تركيبة اجتماعية متعددة (قبائلية أو إثنية أو طائفية)، وبعبارة أدق، في المجتمعات التي تحتوي على أقليات وأكثريات.

هنا، حيث تصبح الثورة بمعناها الرمزي انقلاباً، على القبيلة أو الإثنية أو الطائفة الحاكمة، التي غالباً ما تكون قد شكلت النظام السياسي في البلد وأسسه الوطنية، بناء على مقتضيات استمرارها في الحكم،

بحيث يصبح كل خروج عن هذه المعاني بمنزلة تمرد أو اضطراب سياسي يقتضي معالجته بطرق أمنية صرفة[٣].

هذا من جانب.. ومن جانب آخر، يطرح ما حدث في ليبيا، كمثال عيني، سؤالاً ملحاً حول التدخل الخارجي، الغربي بالأساس، من منظور الأدوار والاتجاهات.

إذ يبدو أنَّ التدخل الغربي لم يسع فقط إلى مجرد احتواء الثورات الشعبية، ولكن أيضاً إلى استنزاف الموارد الكامنة في أرض هذه الدولة أو تلك، ناهيك عن الإستفادة من الموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة من العالم ككل، أو تحديداً الدولة التي يسعى للتدخل فيها.

وبصرف النظر عن كثير من التفصيلات المعروفة، أو التي أصبحت معروفة، فإنَّ النتيجة المنطقية لهذا التدخل، الغربي، هي: "الحرب الأهلية".

الثورات العربية.. واحتمالات الحرب الأهلية

هذا الاحتمال، على الرغم من أنّه سوف يصدم الكثيرين، يجد صداه وإمكانية تحققه، في "حالة الاحتقان" التي تجذرت في الوجدان العربي وترسخت في الذاكرة العربية. ففي نصف قرن من الزمن الرديء والأنظمة المستبدة، لم تكن المهانة والفقر والتسلط على أنواعه، وحدها التي خلقت هذا الاحتقان وولدت هذه الانفجارات التي لن تتوقف، بل أيضاً ذلك المزيج من الهزائم والعار ومن التخلف والجوع.

وهكذا عندما تنفجر ثورة الشباب، هنا أو هناك، مطالبة بالتغيير ولا تحمل معها مشروعا متكاملا لنظام بديل متفق عليه، فإن الفترة الطبيعية والضرورية للتوصل إلى هذا البديل قد تشكل المنافذ المفتوحة للاستهدافات والمؤامرات، وفي مقدمتها الحروب الأهلية، وربما التقسيم.

ويبرز هذا الاحتمال مع حقيقة أنَّ غالبية الدول العربية تفتقد إلى بنية قومية متماسكة، بسبب ولاءات "ماقبل الدولة" (قبلية، طائفية)، التي ما تزال تفعل فعلها في الواقع السياسي والثقافي العربي[٤]. وهنا تكشف لنا التجربة الأوروبية أنَّ البلدان التي حققت نجاحاً حقيقياً في التحول الديمقراطي هي البلدان ذات البنية القومية المنسجمة والمكتملة، كما هو شأن بلدان أوروبا الوسطى، في حين تعثر هذا التحول في البلدان التي لم يكتمل فيها البناء القومي، ولم تحقق الحد المطلوب من انسجام النسيج الاجتماعي الوطني، كما هو شأن بلدان البلقان.

والواقع، وبما أنَّ لكل ثورة سياقها وأزماتها، وبالتالي روايتها الخاصة، فإنَّ مرآة المستقبل العربي، قد تعكس صوراً شتى تقع بين ثورات ناجحة وناضجة، وأخرى تنتظر بلوغ التاريخ منعطفاً آخر، لكن الأكيد أنَّ الثورات الحالية تمثل نقطة انطلاق لمستقبل مختلف لن يتأخر أكثر مما مضى[٥].

بيد أنَّ الحديث عن التغيير وحده، لن يكون كافياً.. ما لم نتطرق إلى قضية المراحل الانتقالية ونوليها كل اهتمام، خاصة أنَّ العالم الذي نحياه الآن، يعيش واحدة من هذه المراحل، أيَّ: مرحلة الانتقال من نظام دولي إلى نظام آخر.

في هذا الإطار، إطار الاهتمام بالمرحلة الانتقالية الراهنة ومتابعة ملامحها العامة، تبدو إحدى أهم الظواهر، التي لا تمثل احتمالاً بارزاً لمستقبل الثورات الشعبية العربية، أو بعضها على الأقل.. بل باتت تمثل تحدياً متفاقماً على ساحة العلاقات الدولية، ونعني بها: "ظاهرة الحرب الأهلية"، وهي الظاهرة التي تأتي كنتيجة "منطقية" لما يمكن ملاحظته من: "سباق في التسليح، وتسييد الليبرالية ونموذجها في الاقتصاد الحر والخصخصة".. التي لم تعد تقتصر على بلدان "العالم الثالث"، أو "الجنوب"، وإنما امتدت أيضاً إلى العديد من أنحاء القارة الأوروبية.

إذ يكاد تفكك الدول القومية الصغيرة أو شبه القومية، وتطور الصراعات وتفجر الحروب الأهلية ونمو الحركات الانفصالية، يمثل الظاهرة السياسية والتاريخية الأبرز والأكثر انتشاراً في العالم منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات[٦].

هكذا، من أفريقيا المدمرة بالنزاعات القبلية والعرقية، إلى شرق أوروبا المحمومة بحرب التنقية العرقية، مروراً بصراعات دول آسيا الأقوامية والدينية، وبتشنجات العالم العربي وحروبه الأهلية (ليبيا والصومال والسودان، وربما في سوريا)، تبرز جدلية القوة النابذة والتفجيرية على جدلية التضامن والاتحاد الوطني أو القومي.

والواقع أنَّ الحروب الأهلية لها من الآثار والتداعيات بعيدة المدى، سواء كانت هذه التداعيات وتلك الآثار على المستوى "الوطني"، أو كانت أيضاً على "المستوى الدولي".

فعلى المستوى الوطني، تدخل الحروب في كثير من الحالات، كالصومال والبوسنة ورواندا، مرحلة الإبادة والتدمير العشوائي فيما بين الأطراف المتصارعة، حتى أنَّ الأهداف "السياسية . العسكرية" لمعظم القوى المشاركة في مثل هذه الحروب، تمحورت حول الإفناء الشامل للخصم وتدميره مادياً ومعنوياً..

إما على المستوى الدولي، فهي، أيَّ الحروب الأهلية، تمثل تمهيداً للتدخل العسكري المسلح من جانب القوى الكبرى، وهو التدخل الذي غالباً ما يؤدي إلى عكس ما يرجى منه، إذ يسفر عن زيادة اشتعال المعارك واشتداد حدتها وتوريط أطراف أخرى فيها، كما ظهر في محاولات فرنسا للتدخل عسكرياً في "حرب رواندا" كمثال، وكما ظهر في محاولات "الناتو" للتدخل في أفغانستان[٧].. ثم، في ليبيا، كأمثلة أخرى.

نقول: لما كانت الحروب الأهلية لها من الآثار والتداعيات بعيدة المدى، فإنَّ التساؤل الذي يطرح نفسه، يدور حول الأسباب الحقيقية لنمط الانفجار الداخلي، والذي يطلق عليه "الحروب الأهلية".. تلك التي تستند إليها القوى الكبرى، الغربية خاصة، كمبرر للتدخل العسكري، تحت حجة "حماية المدنيين".

الرأي الشائع، لدى الكثير من الباحثين والمحللين السياسيين، إنَّ نقطة الانطلاق الأولى للحرب الأهلية، تتمثل في خاصية عدم الاندماج الوطني التي تتسم بها "المجتمعات التعددية" عموماً، والتي تنطوي على تعدد وتباين "الانتماءات" الدينية أو العرقية أو اللغوية، فيما بين العناصر المكونة للنسيج المجتمعي الداخلي، إضافة إلى عجز هذه العناصر عن إقامة وتطوير رابطة مصلحية تجمع فيما بين أفرادها..

والواقع، إنَّ هذا الرأي الذي يميل إلى إرجاع النزاعات الداخلية والحروب الأهلية إلى البنيات الثقافية أو الدينية، أو إلى الاختلافات العرقية واللغوية والقواعد التي تتميز بها مجتمعات "الجنوب"، أو بلدان "العالم الثالث"، حسب الاصطلاح الشائع؛ وبالرغم من أنَّه لا يخلو من "بعض الصحة"، إلا أنَّه، فيما نرى، إضافة إلى تأثره الواضح بوسائل الإعلام الدولية، التي تتحكم فيها العديد من القوى والمصالح، يقصر عن إيجاد "الناظم" المشترك وراء انفجار مثل هذه الحروب وتلك النزاعات.

فهذا الرأي يتغافل (لا ندري لماذا؟!) . عن تلك العلاقة المباشرة والصارخة، التي لا يمكن التغافل عنها، بين انتشار النزاعات الداخلية، والحروب الأهلية، وبين نوعية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها هذا القطر أو ذاك.. إذ ليس من قبيل المصادفة أنَّ تتركز جميع النزاعات الداخلية، أو غالبيتها، في البلدان التي تشهد بعض جماعاتها ما يطلق عليه "التهميش المجتمعي"، سواء كان هذا التهميش: سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً[٨].

إنَّ المسؤول الحقيقي عن تفاقم العنف، المتمثل في هذه الحروب وتلك النزاعات، هو ذلك "التهميش المجتمعي"، الذي يثير . بالتالي . "إحباطات" لا حدود لها، لدى الشعوب والأفراد؛ وهو ما يفسر . بالأساس . استسلام الشعوب والجماعات للعنف، أكثر بكثير مما تفسره همجية القبيلة أو تعصب الفرق الدينية.. بل إنَّ هذا التعصب وتلك الهمجية، لا تظهران إلى الوجود، إلا كاستجابة لنداء العنف هذا، وكسعي للتوافق معه في نفس الوقت.

هنا، لا نجاوز الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إن التهميش الاجتماعي، والتوترات التي يمكن أنَّ تنشأ كنتيجة "منطقية" له، يمكن أنَّ يمثل بوابة المرور إلى كافة أنواع التدخل الغربي في الحركة المجتمعية الناشئة في هذا البلد أو ذاك، بشرط توافر المصالح الضرورية لهذا التدخل.

إذ أنَّ التجاوب الذي تبديه الدول الغربية الكبرى مع حالات الصراع الداخلي والحروب الأهلية في بقاع العالم المختلفة، يرتبط فقط بمصالحها المباشرة، وكذا بتكييفها الخاص للموقف الصراعي.

لقد أظهرت الحرب التي دارت رحاها في البوسنة، كمثال من بين العديد من الأمثلة، إلى أيَّ مدى يمكن أنَّ تتغاضى القوى الفاعلة على الساحة الدولية عن "الوضع" والصراع الداخلي أيَّ كانت درجته، لمجرد أنَّ تلك الصراعات لا تحظى بأولوية كبيرة لديها، أو لأن "الوضع العام" الذي يمكن أنَّ ينتج عن هذا العنف وذلك الصراع، سوف يكون أكثر توافقاً مع مصالح الدول الكبرى المذكورة[٩].

وبالتالي، ترى هل نخطئ إذا قلنا: إنَّ هذا هو الأساس الذي يمكن بناءً عليه تفسير المواقف الغربية من الثورات الشعبية العربية!!.

الثورات العربية.. محاولات التأثير الغربية

إنَّ نقطة المرور إلى التعرف على محاولات التأثير التي تحاولها القوى الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية منها على وجه خاص، هي تلك المتعلقة بـ"التصارع" القائم حالياً، بين توجهين تتضمنهما ساحة التفاعلات الدولية:

التوجه الأول: الذي تصبو الولايات المتحدة إلى تنميته وتطويره، أيَّ تنمية وتطوير المكانة الأمريكية الراهنة في هيراركية النظام الدولي، وهي المكانة التي يبدو أنَّ التوصيف الأقرب إلى واقعها هو "القيادة"، ولكن بسمات مختلطة تجمع بين سمات "إمبراطورية"، ونظام "القطب الأوحد" في نظام دولي ذات سيادة، وسمات "القطب الأعظم" أو القابض على التوازن في نظام توازن قوى دولي "تحت التكوين".

التوجه الآخر: الذي تصبو إليه دول كبرى غير الولايات المتحدة، وهو التوجه الذي لا يوجد في إطاره مكان لقطب أعظم قائد، ولكن يمكن أنَّ يكون هذا القطب القائد، على أقصى تقدير، الأكثر امتيازاً بين أقطاب كلها متساوية. وهو التوجه الذي يبدو أنَّ الصين وروسيا، غير رافضتين له، وكذلك فرنسا، في حين يبدو أنَّ بريطانيا وألمانيا، وربما اليابان، مترددة في الموافقة عليه[١٠].

ولعل هذا التنافس المشار إليه، هو ما يوضح ويفسر المواقف الدولية الأخيرة تجاه الثورات العربية.. ففي حين وافقت روسيا والصين على قرار مجلس الأمن الدولي(١٩٧٣) بالتدخل العسكري في ليبيا، في إطار"حماية المدنيين"، إلا أنهما استخدمتا حق النقض "فيتو"، لمنع إصدار قرار من مجلس الأمن بشأن الاوضاع في سوريا. وقد كان أحد أهم التصريحات الصادرة، هي تلك التي أدلى بها المسؤولون الصينيون والروس، والتي تركزت حول "منع تكرار سيناريو التدخل الغربي في ليبيا".

هذا، وإنَّ كان يوضح صورة "التصارع" الحاصل فيما بين التوجهين المشار إليهما، فإنه ينقلنا مباشرة إلى مواجهة الإشكالية التي نحن بصدد الحديث عنها. إنَّها إشكالية المحاولات الغربية في التأثير على الثورات العربية، لتحريكها في اتجاهات معينة، تتوافق مع مصالح هذه القوى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

والواقع أنَّ هذه الأخيرة، أمريكا، تستخدم ثلاث أدوات من أجل التأثير في ثورات الشعوب لصالحها هي: الفوضى الخلاقة، الديمقراطية، المؤسسات الدولية[١١]. وكما هو واضح للعيان، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، ولا شك أنّها تمتلك أكبر نفوذ على المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وهي تستخدم هذه المؤسسات في فرض مخططاتها وقيمها على الآخرين من خلال استصدار قرارات أو عقوبات في حال عدم التجاوب.

وقد اتضح ذلك منذ تفكك منظومة الاتحاد السوفياتي بعد عام ١٩٩٠، إلى أحداث ليبيا في عام ٢٠١١، مروراً بمعظم ما شهدته المنطقة العربية من أحداث: الضربة العسكرية للعراق (١٩٩١)، ثم احتلاله (٢٠٠٣)، حرب لبنان (٢٠٠٦)، وغيرها الكثير.

وعلى جانب الفوضى الخلاقة، بما تعنيه من إثارة الحروب، أو الاضطرابات الطائفية والعرقية والإثنية من أجل إحداث تفكيك ثقافي وسياسي للمنظومة العربية الفكرية والاجتماعية، فقد ظهر جلياً على الأرض العربية منذ أن صرحت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس، بأنَّ الحرب التي كانت مشتعلة في يوليو / تموز ٢٠٠٦، بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، إنما تعبر عن "ولادة شرق أوسط جديد"[١٢].

وعلى جانب الديمقراطية، بما تعنيه من كونها أداة لتحقيق العدل، وإزالة الاستبداد والتسلط، وإجراء الانتخابات, وإطلاق الحريات, وتمكين الشعب من تداول السلطة، واختيار الحكام ومحاسبتهم.. فقد ظهر أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد الديمقراطية بهذه المعاني، بل تستهدفها كـ"أداة" لتفكيك المنظومة الفكرية والثقافية للشعوب، وذلك من خلال ترسيخ وتطبيق مضمون الديمقراطية الذي يقوم على أسس الفردية والمادية واستهداف المصلحة والمنفعة الشخصية..

هذا فضلاً عن مبدأ نسبية الحقيقة الذي يعني أنّه ليس هناك حكم مطلق أو قيمة ثابتة، ويعني أنَّ كل شيء خاضع للتغيير في كل المجالات الأخلاقية والدينية والثقافية والسياسية.

وإذا أخذنا بمبدأ نسبية الحقيقة، كمثال، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى زعزعة أحكام ثابتة في وجودنا العربي ذاته، كأحكام العقيدة والعبادة والأسرة, لأنها تستند إلى نصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة، عبر العقيدة الإسلامية خصوصاً، وحضارتها المعرفية بوجه عام.

ومن الأمثلة الواضحة على التفتيت الثقافي، والسياسي، من الولايات المتحدة، ما نراه في العراق، فهي قد احتلت العراق عام ٢٠٠٣، تحت شعاري إزالة دكتاتورية النظام العراقي، وإقامة ديمقراطية تكون واحة ومثالاً للديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن النتيجة التي رأيناها تمثلت في تدمير العراق وتمزيقه إلى

دويلات وطائفيات وعرقيات[١٣]، حتى وإنَّ كانت تجتمع كلها في إطار "دولة واحدة".. وهو نفسه السيناريو الذي يمكن توقعه في الحالة الليبية. إما إذا تأملنا النموذج السوداني، فحدث ولا حرج.

إما في الحالتين التونسية والمصرية، فلا يمكن إنكار أنَّ ثمة مفاجأة قد تولدت لدى الغرب إبان أحداث هاتين الثورتين، يكفي أنَّ نلاحظ كيف جاء التذبذب والتردد نتيجة منطقية للمواقف الأميركية في التعاطي مع تطورات الثورة المصرية، سواء على مستوى التصريحات الرسمية أو على مستوى الإجراءات التي تبنتها الإدارة الأمريكية[١٤].

فعلى مستوى التصريحات، كانت أول ردود الفعل الأميركية الرسمية عن أيام الغضب المصرية، ذلك البيان الصادر في الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١، عن البيت الأبيض، ومن بين ما جاء فيه: "نحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف، ونتوقع من السلطات المصرية أنَّ ترد على أيَّ احتجاجات بطرق سلمية". وفي اليوم نفسه صدر بيان عن مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون العامة، جاء فيه: "إننا نرصد الوضع في مصر عن كثب، وأنَّ الولايات المتحدة تؤيد حق التعبير والتجمع للشعب كله، وعلى كل الأطراف أنَّ تمارس ضبط النفس".

وفي الأسبوع الثاني للثورة بدا أنَّ أوباما اتخذ خيار دعم الشعب المصري، وترك مبارك يسقط، وطالب بتحول حقيقي في مصر يبدأ "الآن"، حسب قوله، ولكن مع ما تصوره أوباما أنّه تراجع في الاحتجاجات في المدن المصرية، واستمرار تأكيد مبارك أنّه لن يتنحى عن الحكم، جاءت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، حول: "عدم الإسراع في تحقيق التغيير في مصر"، بدعوى "تجنب وقوع فوضى في أكثر البلدان العربية سكاناً".

ولكن سرعان ما عاد أوباما (٦ فبراير/ شباط ٢٠١١)، ليؤكد رغبته في حصول عملية انتقالية منظمة وملموسة تؤدي إلى قيام حكومة تمثل الشعب في مصر، مؤكداً أنَّ "مصر لن تعود إلى ما كانت عليه".

وقد استمر هذا التذبذب والتردد في المواقف الرسمية الأمريكية، إلى أنَّ نجحت الثورة المصرية في إزاحة الرئيس المصري حسني مبارك.. حينئذ، خرج الرئيس الأمريكي أوباما ليدلي بتصريحه الشهير: إنَّ مصر قد علمت العالم كيف تكون الثورة سلمية".

لكن الأحداث التي شهدتها الساحة المصرية خلال الأشهر الأخيرة، تلمح إلى المحاولات الأمريكية في ملء الفراغ السياسي الناتج عن الثورة في مرحلتها الراهنة، أو على الأقل: في محاولة توجيه الثورة المصرية إلى وجهة تخدم، أو في الحد الأدنى لا تتناقض مع، المصالح الأمريكية (والإسرائيلية بالتبعية).

وبصرف النظر عن كثير من التفصيلات، نود الإشارة، هنا، إلى ما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" (٢٠١١/٢/١٩،) من أنَّ المسؤولين الأمريكيين كانوا واثقين في اليوم الثامن من الشهر ذاته من أنَّ

الجيش لن يطلق النار على المتظاهرين في مصر، وإنَّ أولئك المسؤولين قدروا الدور المهم للجيش الذي له روابطه العميقة بالجيش الأميركي، ونسبت الصحيفة إلى المسؤولين الأميركيين قولهم: "إنَّ ثلاثين سنة من الاستثمار في مصر كانت لها فائدتها"(؟!!).

إما أوروبا، فهي مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قد فوجئت بثورتي تونس ومصر. وبالتالي قررت أنَّ تكون أكثر فاعلية في الأحداث التي يمكن أنَّ تشهدها المنطقة العربية بعدهما. فكان أنَّ تحولت فرنسا إلى رأس الرمح في التدخل الغربي (الفرنسي، البريطاني، الأمريكي)، السريع في ليبيا.

إذ حين لاحت نذر الثورة في ليبيا لم يضيع هذا الثلاثي وقتاً، عبر الاجتماعات اليومية والاتصالات التنسيقية التي كانت تتم على مدار الساعة، ليس لأنّ الهدف جذاباً والصيد ثميناً فقط، ولكن أيضاً لأنّ التدخل السريع في هذه الحالة يسمح للدول الغربية، بأنّ تدخل على الخط وتصبح مباشرة في قلب الصورة، بما يسمح لها بأنّ تصبح شريكاً في الحدث، ومن ثم طرفاً مؤثراً في مسار الثورات العربية ومقاصدها عموماً، والثورة الليبية منها بوجه خاص.

ثم إنَّ ثروة النفط الليبي تمثل عنصراً جاذباً ومشجعاً يستحق "الهرولة" الأوروبية، بما يعيد إنتاج تجربة العراق الذي فازت الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الأوفر فيه.

هذا، ناهيك عن أنَّ الموقف أفضل كثيراً في الحالة الليبية، فقد كانت الولايات المتحدة دولة احتلال وطرفاً غازياً في العراق، لكنها مع "الحلفاء الغربيين" تحولت إلى فرقة إنقاذ استجابت لمطلب "المجلس الانتقالي الليبي" في حماية المدنيين من "بطش القذافي وقسوة كتائبه". وبرحيله تخلص الغربيون من حاكم مستبد ومتقلب لا يؤمن جانبه ولا تتوقف مغامراته وحماقاته.

إضافة إلى هذا وذاك، فإنَّ عملية إعمار ليبيا وتنميتها بعد سنوات التخلف الذي فرضه العقيد على بلاده إبان حكمه، وبعد الخراب الذي تسبب فيه حينما ثار الشعب" ضده، تعد هدية كبرى لشركات الإعمار الغربية، لابد من أنَّ تسهم في انتعاشها (قدرت المؤسسات الدولية كلفة إعادة إعمار ليبيا خلال السنوات العشر المقبلة بما يتراوح بين ٢٥٠ و٥٠٠ مليار دولار).

هذا التحليل، كما يشير أحد الكتاب العرب[١٥]، خلاصة لما كتبه أحد الخبراء الأمريكيين، وهو فيليب زيليكاو، في مقالة نشرها له موقع صحيفة "فايننشيال تايمز" (٨/٢٢ /٢٠١١) ،وهي المقالة التي علق عليها وناقشها (في ٢٠١١/٨/٢٤)، باحث آخر هو بيل فأنَّ أوكين، وكانت فكرته الأساسية فيها هي: "إنَّ ليبيا في الوقت الراهن أصبحت نموذجاً لإعادة تقسيم العالم العربي التي تتطلع إليها القوى الكبرى في الغرب"(؟!!).

خاتمة

لم يكن الهدف من استعراض كافة الملاحظات السابقة التهوينَ من شأن قوة الغرب وقدرته على إلحاق الأذى، ومحاولاته الدائمة في التدخل لمصالحه؛ فذلك قول غير وارد ولا مفيد، مثلما أنّه ليس من الموضوعية ولا الحيطة في شيء زعم نهاية نفوذ الغرب وتأثيره في أحوال العرب.

لكن من المشروع القولَ إنَّ الثورات العربية أعادت صياغة العلاقة بين النفوذ الغربي وتطلعات العرب نحو التغيير، وربما تضع هذه العلاقة في سياق يختلف عما كان عليه الوضع قبل هذه الثورات الشعبية.

يعني ذلك أنّه على مستوى الحكام لم يعد أيَّ مستبد عربي في وارد الاستنجاد بالغرب، أو التعويل على دعمه في مواجهة غضب الشعب، بعدما تبين أنَّ هذا الدعم غير مضمون ولا هو كاف.

إما الشعوب، فقد باتت تدرك أنه في استطاعتها أنَّ تمسك زمام المبادرة وتتحرك لتغيير أوضاعها في الاتجاهات وبالطرق التي تناسبها، دون ارتهان لأيَّ أجندة أجنبية، ودون الانشغال التقليدي بدور غربي لا يأتي في الوقت المناسب، وهو حين يأتي يجلب معه من الأذى أكثر مما يحقق من المصالح.

المصادر

١- هذه الأرقام نقلاً عن: علي باكير، قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي، موقع الجزيرة، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

٢- علي باكير، المصدر نفسه. انظر أيضاً: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠١٠)، وخصوصاً المؤشرات الدالة على السكان ونسبة الفقر وتدني نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ص ص ١٥-٤٠.

٣- غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، موقع الجزيرة، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres

ولمزيد من التفصيل، حول هذه الإشكالية، راجع كل من: . د. محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام (بيروت: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ص ١٩-٢٥.

. د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ص ١٧-٢٤.

٤- راجع: د. برهان غليون، "الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين"، المستقبل العربي، العدد ٢٣٢ (يوليو ٢٠٠١)، ص ١٦-١٨.

٥- غازي دحمان، الثورات العربية...، مصدر سابق.

٦- انظر في أسباب ذلك، وتداعياته: د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية.. من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٦٣-٢٦٨.

٧- بهذا الخصوص، راجع: حسين معلوم، "الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو"، السياسة الدولية، العدد١٢٩ (يوليو ١٩٩٧)، ص ص ٨٧-٩٠.

٨- حسين معلوم، المصدر نفسه، ص ٩٣-٩٤.

٩- انظر: د. أحمد ثابت، "العولمة.. حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد"، شؤون الأوسط، العدد ٢٦ (أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٨٤.

١٠- جميل مطر، "المسألة العربية بين قرنين"، المستقبل العربي، العدد ٢٣٠ (أبريل ١٩٩٨)، ص ٨.

١١- لمزيد من التفصيل، راجع: غازي التوبة، المخاطر التي تتربص بثورات الأمة، موقع الجزيرة، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres

١٢- راجع في ذلك تفصيلاً: حسين معلوم، الدولة والمناخ العالمي الجديد.. إشكاليات وتداعيات (القاهرة: مركز فجر للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١)، ص ص ١١٢-١١٦.

١٣- انظر: غازي التوبة، المخاطر التي تتربص بثورات الأمة، مصدر سابق.

١٤- بهذا الخصوص، راجع: عصام عبد الشافي، الازدواجية الأميركية وتداعيات الثورة المصرية، موقع الجزيرة، في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres

١٥- فهمي هويدي، عن اختطاف الربيع العربي، موقع الجزيرة، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres